The Permanent Mission
of the Kingdom of Morocco
to the United Nations

البعثة الدائمة
المملكة المغربية لدى الأمم المتحدة
نيويورك

الدورة السابعة والخمسون للجمعية العامة
لمنظمة الأمم المتحدة

كلمة السيد محمد بن عيسى
وزير الشؤون الخارجية والتعاون

نيويورك، 14 سبتمبر 2002

سيادة الرئيس،
سيادة الأمين العام،
أصحاب السعادة،
السادة الممثلون المحترمون،
حضرات السيدات والسادة،

سيادة الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم، باسم المملكة المغربية، عن تهانئي الخالصة بمناسبة توليكم مهام رئاسة دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة السابعة والخمسين، مؤكدا لكم استعداد وفد المملكة المغربية الكامل، للتعاون معكم من أجل إنجاح مهمتكم.

واسمحوا لي أيضا السيد الرئيس أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر وأحر التهاني لسلفكم السيد هان سيونغ-سو الذي أدار بكفاءة ومقدرة تستحقان كل التنويه، أشغال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

وأود كذلك أن أقدم تحية خاصة، مشفوعة بالتقدير والإعجاب، إلى السيد كوفي أنان، أمين عام الأمم المتحدة، وأن أعبر له عن تثمين المملكة المغربية للعمل الدؤوب والمتواصل الذي يقوم به من أجل استتباب السلم في العالم.

ولا يفوتني أن أحيي من هذا المنبر انضمام الكنفدرالية السويسرية إلى منظمتنا الدولية، مما سيساهم لا محالة، في إثراء عمل المنظمة، وذلك بالنظر إلى الرصيد الحضاري والإنساني والفكري الذي تمتاز به الكنفدرالية السويسرية الصديقة. كما نحيي انضمام تيمور الشرقية إلى منظمتنا متمنين لها كامل التوفيق.

سيدي الرئيس،

منذ ثلاثة أيام فقط حلت الذكرى الأولى لأحداث 11 سبتمبر الأليمة التي خلفت جروحا عميقة لدى الشعب الأمريكي، وهزت بفظاعتها العالم من أقصاه إلى أقصاه وأدخلت العلاقات الدولية في مرحلة جديدة ما زلنا نقيِّم أبعادها وتداعياتها.

وفي نفس الوقت الذي أبرزت هذه الأحداث مدى التلاحم والتآزر الذي عبر عنه الشعب الأمريكي بكل شرائحه في مواجهة نتائج هذه المأساة، أبرزت هذه الأحداث كذلك مدى فعالية وجدوى التضامن والتعاون فيما بين الدول، لمحاربة الإرهاب. فالإرهاب، سيدي الرئيس، كما قال جلالة الملك محمد السادس، لا دين ولا وطن له. والكل يعلم مواقف المغرب الثابتة في التنديد بالإرهاب بكل أشكاله وإلتزام المملكة المغربية القوي والملموس بمكافحة هذه الآفة.

وفي معالجتنا لدوافع الإرهاب الدولي ومسبباته، توصلنا جميعا إلى الاستنتاج بأن هذه المعضلة يغذيها تزايد الفقر والحرمان من أبسط مقومات العيش وإنكار حقوق الإنسان الأساسية وإهدار كرامته وتفشي النزاعات وغياب ثقافة التسامح والتعايش والحوار.

واليوم ونحن بصدد تقييم حصيلة السنة التي مرت، نرى أننا ما زلنا بعيدين كل البعد، عن رفع هذه التحديات. بل أكثر من ذلك فإن الدول النامية ترى أن التحولات التي يعرفها العالم لا تزيد وضعيتها الاقتصادية إلا تفاقما وتدهورا وتفرض عليها تحديات تفوق طاقاتها وقدراتها.

سيدي الرئيس،

إن اختفاء الحدود الاقتصادية والتجارية التدريجي في عالم اليوم، والتفاعل والارتباط المتبادل للأسواق وللمجتمعات، والتطور السريع لتكنولوجيات الإعلام والمواصلات، والتهميش والإقصاء الذي تعرفه مجموعات من الساكنة في العالم، كل ذلك يضيف تحديات جديدة تعاني منها عدة دول، خاصة الدول الإفريقية، التي قدمت تضحيات جسيمة للاندماج في إطار المنظومة التجارية العالمية، ولكنها لم تستفد إلا القليل من نتائج تحرير المبادلات. وتتفاقم هذه الوضعية بتطبيق الدول المتقدمة سياسات تجارية حمائية مقيدة لصادرات الدول النامية مما يشكل عائقا أمام قدرتها على الإستفادة من العولمة ومما ينهك كاهلها بمديونية تحد بشكل كبير من وثيرة نموها وتقدمها.

سيدي الرئيس،

إن القارة الإفريقية ما تزال، للأسف الشديد، مسرحا لنزاعات مأساوية معقدة ومفتعلة في أغلب الأحوال. وفيما تزخر إفريقيا بموارد طبيعية وبشرية هائلة، ترى أنه من المفارقات أن تصبح تلك الموارد سببا في خلق أو تأجيج عدد من هذه النزاعات. ومع ذالك، تبقى المجموعة الدولية مترددة في اتخاذ الإجراءات الحاسمة لخلق الظروف المناسبة لإحلال السلام والاستقرار في قارتنا. إن الأسباب والعوامل المؤثرة في النزاعات وعدم الإستقرار في إفريقيا قليلا ما تؤخذ بعين الاعتبار. ومن هذه الأسباب نذكر على وجه الخصوص، الفقر والمجاعات واضطهاد الأقليات وانعدام التسامح والرقابة على الموارد الطبيعية وتزايد عدد اللاجئين والأشخاص المرحلين ومشاكل الصحة وانتشار الأوبئة ولا سيما داء فقدان المناعة المكتسبة.

واليوم وأمام ضخامة التحديات التي يتحتم علينا التغلب عليها، تتوفر قارتنا على إطار عام ومتكامل يتمثل في البرنامج الجديد للشراكة من أجل تنمية إفريقيا المعروفة بالنيباد NEPAD الذي سيعطي دفعة جديدة لتنميتها الإقتصادية والإجتماعية. ويتمنى المغرب أن تعبئ جهود المجتمع الدولي في إطار هذا المخطط الناهض للتوصل إلى الحلول الناجعة والملموسة للتغلب على مشاكل قارتنا، كما أن بلادي عازمة على المساهمة بصفة فعالة في هذا المجال.

سيدي الرئيس،

إن المملكة المغربية، اقتناعا منها بجدلية العلاقة القائمة بين النمو الإقتصادي واستتباب الإستقرار والأمن، لم تدخر جهدا للإسهام في فض النزاعات الإفريقية. وهكذا، وبمبادرة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بادر المغرب إلى تنظيم قمة رؤساء الدول الأعضاء في اتحاد حوض نهر مانو في الرباط يوم 27 فبراير 2002. وقد توصل رؤساء الدول الشقيقة غينيا وليبيريا وسيراليون في هذه القمة إلى نتائج عملية لتدعيم السلم الإقليمي، لا سيما فيما يتعلق بوضع معايير لبناء الثقة ، وتأمين الحدود، وتجديد نشاط الأمانة العامة لاتحاد نهر مانو. كما سيستمر المغرب في بذل الجهود اللازمة من أجل إعادة إحلال السلم والاستقرار في المنطقة.

من نفس هذا المنطلق، تواصل المملكة المغربية دعمها ومساهمتها في عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديموقراطية الشقيقة من أجل وضع حد للنزاعات في هذا البلد الشقيق، تلك النزاعات التي تهدد استقرار المنطقة برمتها. و في هذا السياق، رحب بلدي بالاتفاق المبرم في 30 يوليوز 2002 بين حكومتي جمهورية الكونغو الديموقراطية و رواندا و الرامي إلى تحقيق هذا الهدف.

كما تعبر المملكة المغربية عن ارتياحها العميق لعودة السلام والإستقرار إلى البلد الشقيق أنغولا، مما سيمكنه من إعادة بناء اقتصاده ولعب دوره كاملا على الصعيد الإقليمي والإفريقي والدولي.

سيدي الرئيس،

فيما يتعلق بقضية الصحراء المغربية، فإن المملكة المغربية تود التذكير بأنها أبانت باستمرار عن حسن نية وعن عزيمة صادقة للتوصل إلى حل سياسي نهائي لهذه القضية المفتعلة. وفي هذا الإطار، تعاون المغرب دوما مع منظمة الأمم المتحدة وما يزال مبرهنا بذلك عما يحدوه تجاه منظمتنا من روح عالية من التفاهم والمسؤولية. ويؤكد المغرب استعداده لمتابعة التعاون مع الأمين العام، ومع مبعوثه الشخصي السيد جيمس بيكر، ومع مجلس الأمن من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم لقضية الصحراء، وفق قرار مجلس الأمن 1429. وسيمكن هذا التفاوض من خلق الظروف المواتية لإرساء دينامية جديدة في منطقة المغرب العربي، تؤهلها لتصبح شريكا اقتصاديا يتمتع بثقة التجمعات الإقليمية الأخرى.

وفي هذا الصدد، أبد المغرب خيار الاتفاق الإطار الذي عرضه السيد جيمس بيكر على مجلس الأمن كأساس لحل سياسي تفاوضي لهذا النزاع الذي طال أمده، مما يحفظ للمملكة المغربية وحدتها الترابية، وسيادتها التاريخية على أراضيها، ويؤمن لسكان الأقاليم الصحراوية ممارسة اختصاصات موسعة لتدبير شؤونهم في إطار مؤسسات ديمقراطية جهوية. وقبل المغرب هذا الخيار كأساس للتفاوض من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي ودائم لهذا النزاع الإقليمي.

وفي نفس السياق، يطالب المغرب بإلحاح بتطبيق مقتضيات القرار رقم 1429 الصادر عن مجلس الأمن الداعية إلى إطلاق السراح الفوري لكل المغاربة الـ 1260 المحتجزين في الجزائر دون قيد أو شرط. وهذا ما تطالب به المجموعة الدولية والمنظمات الإنسانية وعلى رأسها لجنة الصليب الأحمر الدولية. كما يرفض المغرب بصفة قطعية كل استغلال سياسي للجوانب الإنسانية المرتبطة بمشكل الصحراء خصوصا وأن الأمر يتعلق هنا بأقدم المعتقلين في العالم.

سيدي الرئيس،

إن المغرب تربطه بأوروبا علاقات تاريخية قوية ومتنوعة. ويمثل تعميق هذه العلاقات مع كافة الدول الأوروبية محورا أساسيا في سياسته الخارجية.

كما يعكس اتفاق الشراكة والمبادرات التي اتخذت من أجل تثبيت الروابط المغربية-الأوروبية على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، إرادة المغرب الراسخة من أجل تقوية هذه العلاقات خاصة وأن الإتحاد الأوروبي مقبل على توسيع عضويته مما يفتح آفاقا جديدة للشراكة المغربية الأوروبية.

إن إرادة المغرب هذه لا تسعى إلى خدمة هدف استراتيجي ثنائي بين المغرب وأوروبا فحسب، بل تشكل كذلك مساهمة قيمة لتنمية العلاقات في المنطقة الأورو-متوسطية، هذه المنطقة التي يكتسي أمنها واستقرارها أهمية قصوى بالنسبة للعالم.

ولتحقيق هذا الهدف، يلعب المغرب بحكم هويته المتوسطية، دورا إيجابيا في بناء فضاء أورو متوسطي استراتيجيا واقتصاديا وثقافيا من خلال مساهمته النشيطة في مسلسل برشلونة ومن خلال إعلان أكادير، وهي المبادرة التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس لإقامة منطقة للتبادل الحر فيما بين الدول العربية المتوسطية.

سيدي الرئيس،

بروح من الانفتاح والمسؤولية والثقة في المستقبل يتطلع المغرب إلى تطوير علاقاته مع إسبانيا للإسهام في بناء الفضاء الأورو-متوسطي والدفع به إلى الأمام. غير أنه وللأسف الشديد طرأت في الأشهر الأخيرة أحداث تتعارض مع منطق استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة، ولا تخدم في شيء مصالح البلدين والشعبين. والمغرب، الذي بذل قصارى الجهود لتفادي كل ما من شأنه أن يسيئ للنمو المضطرد لعلاقاته مع إسبانيا، يتطلع إلى أن تتطرق المحادثات المغربية-الإسبانية المرتقبة إلى كل القضايا والنزاعات القائمة بين البلدين في إطار حوار مسؤول، هادئ وبناء.

سيدي الرئيس،

إن استكمال وحدة المغرب الترابية تشكل أولوية مطلقة بالنسبة لجلالة الملك محمد السادس والشعب المغربي قاطبة. ومن هذا المنطلق فإن المغرب يعتبر وضعيتي مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين والجزر المجاورة لهما وضعية استعمارية متجاوزة تاريخيا لم يعد لها مكان في بداية القرن الواحد والعشرين.

ولم ينقطع المغرب عن المناداة رسميا باسترجاع هذه الأجزاء المحتلة فوق ترابه الوطني من إسبانيا سواء على الصعيد الثنائي أو في المحافل الدولية. كما أعرب في كل مناسبة عن استعداده للحوار من أجل التوصل إلى حل يضمن الحقوق السيادية للمغرب ويؤمن مصالح الجالية الإسبانية في هذه المناطق.

ويحدونا أمل كبير في أن تتمكن المملكتان الجارتان المغربية والإسبانية، اللتان تربطهما علاقات الجوار والتاريخ والمستقبل المشترك من بناء علاقات صداقة قوية وقارة تستجيب لطموحات شعبيهما، علاقات مبنية على الاحترام المتبادل والثقة والمصالح المشتركة، مع الأخذ بعين الاعتبار إلتزامهما بضرورة الحفاظ على الاستقرار والسلم في منطقتنا خصوصا في هذا الوقت بالذات، الذي تواجه فيه المجموعة الدولية تحديات أمنية كبيرة.

سيدي الرئيس،

بالرغم من نداءات المجموعة الدولية المتواصلة من أجل إقرار السلم في منطقة الشرق الأوسط، مايزال الشعب الفلسطيني يعاني يوميا من العنف الجنوني الذي يمارسه عليه جيش الاحتلال ومن انتهاكات تخل بأبسط مبادئ القانون الدولي الإنساني.

كما أنه بالرغم من قرارات مجلس الأمن المتكررة، ما تزال إسرائيل متمادية في سياستها القمعية ضاربة عرض الحائط بكل المواثيق الدولية ومتنكرة للاتفاقات التي التزمت بها.

وبالمقابل، فقد أبان قادة الدول العربية عن روح المسؤولية وجنوح موصول للسلم إلى أن اعتمدوا في قمة بيروت العربية في شهر مارس من هذا العام مبادرة السلام العربية التي قدمها صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية الشقيقة.

ومن جهة أخرى فقد رحب المغرب في حينه بالرؤية التي عبر عنها الرئيس جورج بوش الداعية إلى إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، كحل ناجع لجوهر النزاع العربي الإسرائيلي يحقق الأمن والسلام لكافة شعوب المنطقة ويضع حدا دائما للعنف وعدم الاستقرار.

غير أن الأحداث والمستجدات التي عرفتها المنطقة لم تزك للأسف الشديد هذا التوجه بل بالعكس من ذلك عرف مسلسل العنف تصعيدا خطيرا لا سابقة له.

إن المملكة المغربية، التي عملت منذ عقود على مد الجسور بين شعوب المنطقة من أجل إحلال السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، ما زالت مستعدة للمساهمة في إعادة إحياء مسلسل السلام والدفع به إلى الأمام من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف واسترجاع سوريا ولبنان لأراضيهما المحتلة منذ 1967.

واعتبارا لأهمية القدس الشريف كنقطة محورية في مسلسل السلام، وحفاظا على الهوية القومية والدينية للمدينة المقدسة، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يواصل جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، جهوده مع أشقائه ملوك ورؤساء وأمراء الدول الإسلامية الأعضاء في اللجنة، ومع الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بصفتهما راعيي السلام، ورئاسة الاتحاد الأوروبي، وقداسة البابا والأمين العام للأمم المتحدة، من أجل حماية الطابع الإسلامي والعربي للقدس الشريف والإبقاء عليها كفضاء للتعايش والتسامح بين الديانات السماوية الثلاث.

سيدي الرئيس،

لقد أصبح موضوع العراق يشغل بال العالم كله بحكم المعاناة التي يواجهها الشعب العراقي. ومن ثم فإننا بقدر ما طالبنا بأن يطبق العراق مقررات الأمم المتحدة، بقدر ما ندعو إلى التبصر والتريث في معالجة الحالة العراقية لمعرفة أن تستجيب الحكومة العراقية لطلب المجموعة الدولية حتى نجنب الشعب العراقي مزيدا من الآلام والمآسي والمعاناة.

ومهما يكن من أمر، فإن الأمم المتحدة مطالبة بالعمل في إطار مبادئ وأهداف ميثاقها قصد المحافظة على استقرار وأمن كل دول المنطقة.

وفي هذا السياق، يعبر المغرب عن انشغاله بخصوص الأسرى والمفقودين الكويتيين وعن ضرورة صيانة وحدة واستقلال وسيادة دولة الكويت. كما يؤكد على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسيادته على كل أراضيه.

وتعرف نفس المنطقة، سيدي الرئيس، نزاعا آخر بين بلدين شقيقين تجمعهما بالمغرب روابط متينة من الصداقة والتعاون، هما دولتا الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية. ويحدو بلادي الأمل في أن يقتنع أشقاؤنا في إيران

بجدوى إتباع الطرق السلمية لفض النزاع حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. ومن شأن هذا التناول أن ينعكس إيجابا على علاقاتهما الثنائية وعلى الاستقرار والتعاون في المنطقة.

سيدي الرئيس،

إن المملكة المغربية، بقيادة جلالة الملك محمد السادس، بصفتها عضوا في الأسرة الإفريقية والعربية والإسلامية وبحكم موقعها في الفضاء الأورو-متوسطي، اعتمدت التسامح والاعتدال والانفتاح والحوار قيما أساسية في تعاملها الدولي، وستبقى ملتزمة داخل المجموعة الدولية بتثبيت دعائم الأمن والإستقرار وتفعيل التوجهات الجديدة التي ترشد عالم القرن 21. كما ستبقى دائما مستعدة للإسهام داخل الأمم المتحدة في البحث عن أنجع السبل لتحسين الأوضاع في العالم.

وعلى هذا الأساس، فإن المملكة المغربية ستسعى بكل جهدها للحفاظ على التوازنات التي تقوم عليها منظمتنا وذلك من خلال إعادة تأهيل الأمم المتحدة هيكليا وماديا للقيام بدورها كاملا قصد مسايرة النقلة الحضارية التي يشهدها العالم والتغيرات التي تعرفها المنظومة القيمية لدى مختلف الشعوب والثقافات والأنظمة.

شكرا لكم.